

الجريدة الرسمية

جريدة مصر

أنظر الصحيفة الأخيرة لجميع التعليمات الخاصة بالاشتراكات وننشر الإعلانات القانونية

(العدد ١٢٠) يوم الاثنين ٢٠ صفر سنة ١٣٣٤ - ٢٧ ديسمبر سنة ١٩١٥ (السنة السادسة والثمانون)

ارادات سلطانية - قوانين - مراسيم عاليّة - قرارات

مراسيم عاليّة

رسوم - عاصم - يوم توقف في ميناء الامتداد ببور سعيد

نحن سلطان مصر

بعد الاطلاع على المادة ١٣ وما بعدها من الأمر العالى الصادر فى ٢٢ سبتمبر سنة ١٨٨٠ القاضى بربط رسم رصيف بميناء الاسكندرية ،
وحيث أن ميناء بور سعيد أصبح الآن صالحاً للأفواه بمحابات التجارة بحيث يتهم ربط رسم رصيف عليه كما يتمنى فرض هذه الرسوم أبداً على أي ميناء مصرى متى تمت ترتيبه كائناً وذلك أسوة بميناء الاسكندرية ،
وببناء على ما عرضه علينا وزير المالية وموافقة رأى مجلس الوزراء ،

رئاستها بما هو آت :

المادة الأولى

يدفع عن كل بضاعة يصير ثمنها أو شئونها عن طريق بور سعيد رسم رصيف باعتبار ثمنها عند وصولها أو تصديرها .

تعريفة هذه الرسوم تكون دائمة موازية لتعريفة الرسوم المائية طبقاً لبيانات الاسكندرية .

المادة الثانية

لوزير المالية أن يقرر بمقتضى قرار وزاري دون تجاوز التعريفة الجارى العمل بها بميناء الاسكندرية رسوم رصيف على كل الموانىء المصرية الأخرى من تراقيا ،
له إمكان ذلك .

المادة الثالثة

تحصل رسوم الرصيف على البضائع الصادرة من ميناء الاسكندرية وبور سعيد باعتبار اى عشر في الألف من قيمتها وذلك بصفة موقته ولذلة الحرب فقط .

أرفق بالعدد السابق ملحق واحد وهو :

وزارة المقاتلة - قرار بشأن جلسات المحاكم الشرعية فرست ١٩١٥ - ١٩١٦ .

قانون نمرة ٢٥ لسنة ١٩١٥

قانون - بتقرير رسوم مؤقتة على ضرائب الأطيان بتدريجية بني سويف

نحن سلطان مصر

بعد الاطلاع على المادة ٣٥ من القانون النظاني الصادر في أذيل يوليه سنة ١٩١٣ ،

وعلى قرار مجلس مديرية بني سويف الصادر في أول نوفمبر سنة ١٩١٥ ،

وببناء على ما عرضه علينا وزير الداخلية وموافقة رأى مجلس الوزراء ،

رسينا بما هو آت :

المادة الأولى

يضاف على الضريبة المقرونة على الأطيان بتدريجية بني سويف الرسم المؤقتة التي قررها مجلس المديرية بنسبة خمسة في المائة لمدة ثلاثة سنوات وثلاثة أشهر من أول يناير سنة ١٩١٦ لغاية مارس سنة ١٩١٩ .

المادة الثانية

تحصل الرسوم المذكورة في كل سنة مع أقساط الأموال وبنفسها .

المادة الثالثة

على وزير الداخلية والمالية تنفيذ هذا القانون كل منها فيما يخصه ما صدر برأى عابدين في ١٤ صفر سنة ١٣٣٤ (٢١ ديسمبر سنة ١٩١٥)

حسين كامل

بأمر الحضرمة السلطانية

رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية

وزير المالية
يوسف وهبة